

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٩٣

بشأن الموافقة على الاتفاق الإداري الموقع بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٥
بين حكومتى جمهورية مصر العربية وهولندا لتنفيذ مشروع صومعة
غلال الفيوم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الاتفاق الإداري الموقع بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٥ بين حكومتى جمهورية مصر العربية
وهولندا لتنفيذ مشروع صومعة غلال الفيوم ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ ربيع الآخر سنة ١٤١٤ هـ

(الموافق ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٩٣ م)

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٤١٤ هـ

الموافق ١٤ نوفمبر سنة ١٩٩٣ م

اتفاق ادارى

وزير هولندا لتنمية التعاون ، وهو الهيئة المسؤولة فى هولندا لهذا الاتفاق الإدارى ، ويشار إليه فيما بعد " الجانب الهولندى " ويمثله فى هذا الموضوع مسئول هولندا بالقاهرة دكتور " E. F. JACOBS " .

و

السيد الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية بمصر دكتور جلال أبو الذهب وهو الهيئة المسؤولة لهذا الاتفاق ويشار إليه فيما يلى " الجانب المصرى " .

قد اتفقا على التعاون فى مجال " تخزين المنتجات الزراعية " أخذا فى الاعتبار شرط المادة (١) من اتفاقية التعاون الفنى بين مملكة هولندا وجمهورية مصر العربية الموقعة بالقاهرة فى ٣٠ أكتوبر ١٩٧٦ ويشار إليها فيما يلى " الاتفاقية " .

فقد تم إبرام الاتفاق الإدارى التالى :

(مادة ١)

(المشروع)

١ - يشترك الطرفان فى تنفيذ مشروع ، يعرف " بصومعة فلال الفيوم " ويشار إليه فيما يلى " المشروع " .

٢ - هدف المشروع هو تحسين نقل الحبوب وتخزينها سيتحقق هدف المشروع من خلال الأهداف التالية :

التصميم وترتيبات المناقصة لصومعة الفلال .

إعداد الموقع للإنشاء .

توريد وبناء وتركيب صومعة معدنية .

الإشراف أثناء العمليات الهندسية والتدريب .

٣ - تستمر مدد التعاون السابق ذكره ثلاثة سنوات .

(مادة ٢)

(المساهمة الهولندية)

سيساهم الجانب الهولندي في المشروع بالآتي :

الأعمال الهندسية وترتيبات المناقصة .

التركيبات الميكانيكية .

التركيبات الكهربائية .

الإشراف .

التدريب .

١١ سيارة قلاب .

تقدر إجمالي مصروفات مساهمة هولندا المذكورة أعلاه بحوالي ١٠,٦٢١,٠٠٠ فلورين منها ١,٨٣٠,٠٠٠ فلورين كمساعدة فنية والباقي (٨,٧٩١,٠٠٠ فلورين) سيكون منحة مالية لمصر .

(مادة ٣)

(المساهمة المصرية)

١ - سيساهم الجانب المصري بالآتي في المشروع :

الأعمال المدنية .

توصيلات السكة الحديد .

المرتبات المحلية للعاملين بالصومعة .

٢ - تقدر قيمة المساهمة المصرية بمبلغ ٧,٠٤٨,٠٠٠ فلورين هولندي بالإضافة إلى ٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصري تقريبا كمصروفات سنوية متكررة ، وستتم تخصيص قيمة المقابل المحلي للمعونة الغذائية في أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ وتبلغ ٥,٧٦٩,٠٩٤ جنيها مصرياً كجزء من المساهمة المصرية كما سيتم تمويل الباقي من قيمة المقابل المحلي للمعونات الغذائية الماثلة المستقبلية أو من ميزانية شركة مطاحن مصر الوسطى بمصر .

(مادة ٤)

(الهيئات المنفذة)

يقوم الجانب الهولندي بتعيين مدير عام التعاون الدولي بوزارة الشؤون الخارجية كمشؤول تنفيذي للمشروع عن الجانب الهولندي .

يقوم الجانب المصري بتعيين شركة مطاحن مصر الوسطى كمشؤول تنفيذي عن الجانب المصري فيما يخص بتنفيذ المشروع .

ستمثل الهيئة التنفيذية الهولندية المذكورة أعلاه طوال أيام تشغيل المشروع في مصر بمعرفة رئيس الفريق المعين من قبل الجانب الهولندي .

(مادة ٥)

(تفويض)

يحق لكل من الهيئتين التنفيذيتين المذكورتين في مادة "٤" التفويض تحت مسؤوليتها الخاصة ، بأعمالها الخاصة بالمشروع لطرف ثالث جزئيا أو كليا - وفي هذه الحالة تخطر الهيئتان التنفيذيتان بعضهما على الفور كتابة بأسماء الأشخاص أو المؤسسات المفوضة ومدى هذا التفويض .

(مادة ٦)

(رئيس الفريق)

سيكون رئيس فريق العمل الهولندي مسئولا أمام الهيئة التنفيذية الهولندية عن التنفيذ الصحيح للمساهمة الهولندية ، سيعمل رئيس الفريق في إطار المشاور اللصيق مع الهيئة التنفيذية المصرية وسوف يحترم تعليمات التشغيل التي تعطىها هذه الهيئة للعاملين المصريين ، وسوف تقدم الهيئة التنفيذية المصرية لرئيس الفريق أية معلومات يمكن أن تعتبر لازمة للمشروع .

(مادة ٧)

(جدول التشغيل)

١ - سوف تضع الهيئتان التنفيذيتان بموجب اتفاق عام جدولاً للتشغيل توضع فيه بالتفصيل ما يلي :

• مساهمة كل من الطرفين .

• عدد وواجبات العاملين من قبل كل طرف .

• وصف أعمالهم .

• مدة مهمتهم .

• جدول المواعيد .

• إتاحة وصف للمعدات والمواد .

٢ - يعتبر جدول التشغيل جزءاً مكملاً لهذا الاتفاق الإداري .

٣ - يمكن تعديل جدول التشغيل باتفاقية عامة بين الهيئتين التنفيذيتين .

(مادة ٨)

(التقارير)

يقدم رئيس / الفريق الهولندي تقارير ربع سنوية باللغة الانجليزية عن تقدم العمل في تنفيذ المشروع لكل من الهيئتين التنفيذيتين .

في نهاية المشروع ، يقدم رئيس / الفريق تقريراً نهائياً باللغة الانجليزية عن جميع نواحي العمل المنفذ بخصوص المشروع لجميع الأطراف المعنية .

(مادة ٩)

(موقف العاملين الهولنديين)

يتمتع العاملون الهولنديون المعينون للمشروع من قبل الجانب الهولندي بالامتيازات والحصانات حسب ما هو وارد بالمواد ٢ و٣ من الاتفاقية .

(مادة ١٠)

(موقف المعدات والمواد التى ترد من هولندا)

- ١ - تطبيقا لشروط المادة (٥) من الاتفاقية تعفى جمهورية مصر العربية المعدات من جميع الجمارك والرسوم الأخرى (بما فى ذلك سيارات العاملين قطع الغيار... إلخ) والسلع الأخرى الموردة بمعرفة حكومة هولندا فيما يخص المشروع .
- ٢ - ستؤول ملكية جميع المعدات والمواد (بما فى ذلك سيارات الركوب) الموردة بمعرفة الجانب الهولندى إلى الجانب المصرى فى الوقت الذى ينتهى فيه المشروع .

(مادة ١١)

(تقييم)

سوف تبدأ الهيئات المنفذة تقييم المشروع فى نهاية عام ١٩٩١

(مادة ١٢)

(تسوية الخلاف)

أى خلاف ينشأ بخصوص تفسير أو تنفيذ هذه الترتيبات الإدارية والذي لا يمكن تسويته بالاستشارة بين الطرفين يرجع فيه إلى الحكومتين المعنيتين بطريقة يتم تقريرها بمعرفة الأخيرتين .

(مادة ١٣)

(التنفيذ والمدة)

يتم تنفيذ هذا الاتفاق الإدارى فى يوم توقيع الطرفين وبأثر رجعى حتى أول نوفمبر ١٩٩٠ وسينتهى فى نهاية المدة المذكورة فى البند (١) فقرة (٣) من هذه الاتفاقية ، أو فى تاريخ انتهاء المشروع طبقا لشروط هذا الاتفاق وجدول التشغيل أيهما يأتى لاحقا .

تم فى القاهرة يوم ٢٥ مارس عام ١٩٩١ من أصدين باللغة الانجليزية .

إمضاء

الوزير المصرى للتموين والتجارة

الداخلية

دكتور / جلال أبو الذهب

إمضاء

عن وزير تنمية التعاون

هولندا

دكتور / E. F. JACOBS

وزارة الخارجية

قرار رقم (٧٦) لسنة ١٩٩٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٩٣ الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٧ بشأن الموافقة على الاتفاق الإدارى الموقع بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٥ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وهولندا لتنفيذ مشروع صومعة غلال الفيوم .

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٤ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٧ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الاتفاق الإدارى الموقع بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٥ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وهولندا لتنفيذ مشروع صومعة غلال الفيوم .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٣/١١/١٧ م .

صدر بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٣

وزير الخارجية

عمرو موسى